Distr.: General
3 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي
الدورة السادسة والثمانون
جنيف، 2–6 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

في عام 2022، واصل الأونكتاد مساره الثابت في مجال التعاون التقني، لا سيما من حيث تنفيذ الأنشطة. وقد تراجعت تدفقات الموارد الخارجة عن الميزانية من أعلى مستوى تاريخي في عام 2021، ومع ذلك بلغت النفقات الإجمالية مستوى قياسياً جديداً، بعد بلوغها أعلى مستوى في عام 2021. وارتفع مجموع النفقات ارتفاعاً كبيراً بنسبة 16 في المائة أخرى، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 54,5 مليون دولار. وبلغت النفقات في إطار آليات التمويل في مبادرة "توحيد الأداء" 5,4 ملايين دولار، أي ما يقرب من تسعة أمثال المبلغ المسجل في عام 2021 ضمن هذه الفئة.

وبعد بلوغ التمويل الطوعي للصناديق الاستئمانية مستوى تاريخياً في عام 2021 قدره 51,2 مليون دولار، تراجع في عام 2022 إلى 41,5 مليون دولار. وكان هذا متوقعاً، لأن عام 2021 كان عاماً استثنائياً من حيث التمويل الطوعي. ويضاهي رقم 2022 الرقم المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية. وانخفض الدعم المقدم إلى التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد في إطار ثلاث فئات رئيسية من مصادر التمويل، وهي الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية والاتحاد الأوروبي، في عام 2022، وزادت المساهمات بنسبة 22 في المائة في إطار فئة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نظم الأونكتاد عدة جلسات إحاطة، وخصص دورة تدريبية بشأن طريقة جديدة لتقديم التعاون التقني، وقدم توجيهات ومشورة عملية لموظفي المشاريع. وشارك الأونكتاد في عدد متزايد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال توفير خبراته في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا وما يتصل بها من مسائل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد بذل الجهود لزيادة تعزيز التعاون بين الشُعب وبين الوكالات، وإدماج حقوق الإنسان والجوانب البيئية في أنشطة التعاون التقني، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أُعد هذا التقرير من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وسيقدَّم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي بغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرا وفي سلسلة من المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية من عام 2008 إلى عام 2022. ويوصي المجلس، في هذه المقررات، بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل آلية التشاور الرئيسية بين الدول الأعضاء في جميع قضايا التعاون التقني.

2- وترد في هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويلها خلال عام 2022. ويُقدم التقرير تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه ويُبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. ويعرض أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وأخيراً، يقدم استنتاجات واقتراحات من أجل المضي قدماً.

3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وإلى زيادة التأكيد على دور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها.

ثانياً- مصادر التمويل

4- تُموَّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسين هما:

(أ) تمويل الصناديق الاستئمانية، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة لصناديق الأونكتاد الاستئمانية من فرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن جهات مانحة من القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة بين الوكالات في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعماً أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين غير مدرجة في موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية، وإنما هي معروضة بشكل منفصل في الفرع دال من الفصل الأول.

ألف- موارد الصناديق الاستئمانية

6- بعد المستوى التاريخي الذي بلغه التمويل الطوعي للصناديق الاستئمانية في عام 2021 وقدره 51,2 مليون دولار، تراجع في عام 2022 إلى 41,5 مليون دولار. وكان هذا متوقعاً، لأن عام 2021 كان عاماً استثنائياً من حيث التمويل الطوعي. ويضاهي رقم 2022 الرقم المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية (الشكل 1). وانخفض الدعم المقدم إلى التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد

في إطار ثلاث فئات رئيسية من مصادر التمويل، وهي الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية والاتحاد الأوروبي، في عام 2022، وزادت المساهمات بنسبة 22 في المائة في إطار فئة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى[1].

الشكل 1

مصادر موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية

(بآلاف الدولارات)

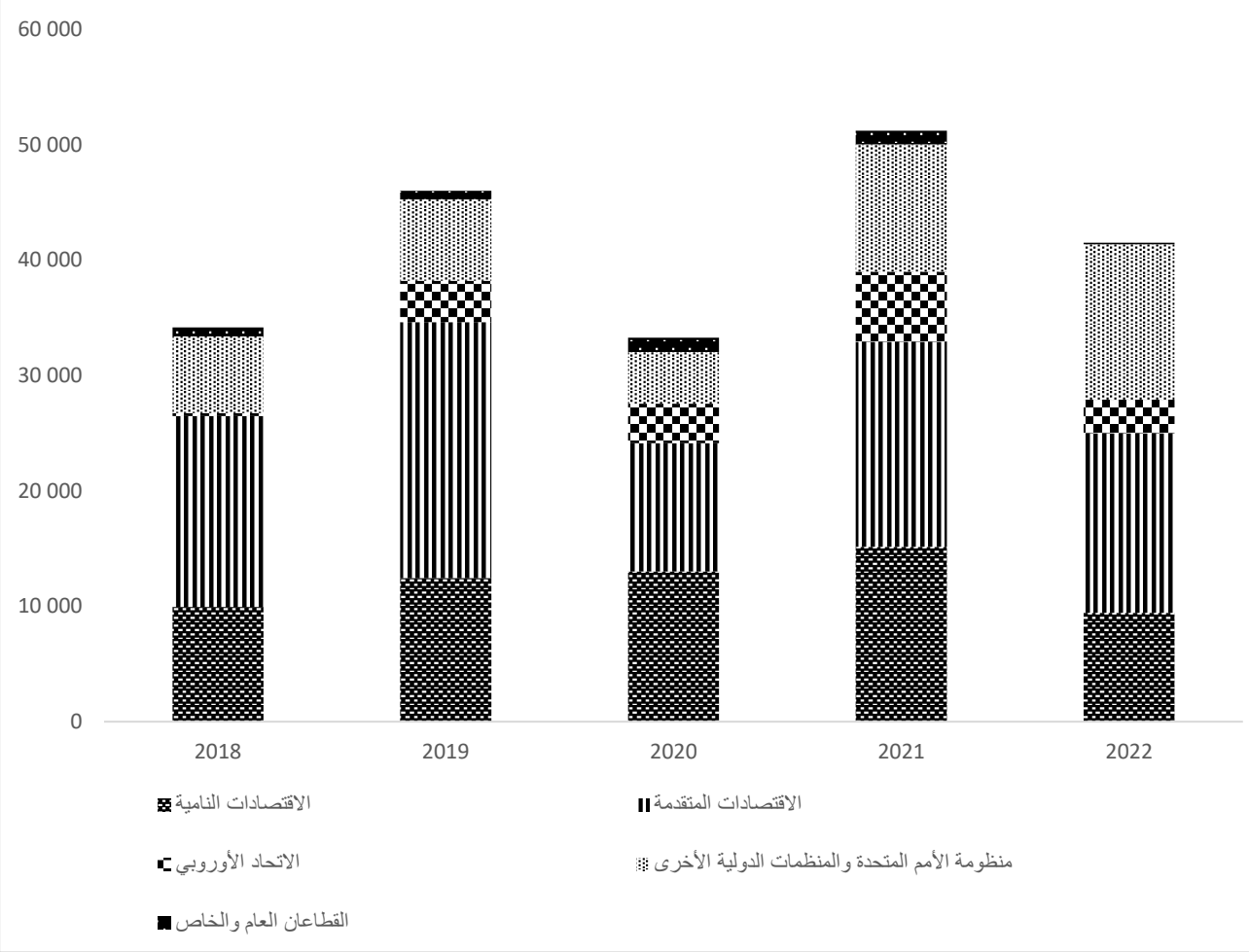

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظات: لا يشمل المجموع المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. ويعتمد جزء كبير من التمويل الوارد من الاقتصادات النامية على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/325/Add.2، الجدول 15). وروجعت المساهمات من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات لنامية للفترة 2018–2020 وفقاً للتصنيف الجديد.

(1) الغرض من تصنيف الاقتصادات حسب الحالة الإنمائية هو التيسير الإحصائي ولا يعبر عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تعد شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تعتمد تصنيف المناطق النامية والمناطق المتقدمة في الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي، ولكن يمكن الاستمرار في تطبيق التصنيف. وفي التصنيف الذي يطبقه الأونكتاد، تشكل جمهورية كوريا جزءاً من مجموعة البلدان المتقدمة (على النحو المسجل في الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد (انظر TD/B/68/3)؛ وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر التصنيفات في قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

7- وانخفضت مساهمات الاقتصادات المتقدمة في صناديق الأونكتاد الاستئمانية من 15,1 مليون دولار في عام 2021 إلى 9,4 ملايين دولار في عام 2022، وهو ما يمثل 23 في المائة من إجمالي التمويل الطوعي. وكانت سويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومملكة هولندا البلدان المتقدمة الأربعة الأولى الأكثر مساهمة في عام 2022، حيث ساهمت كل من ألمانيا وسويسرا بمبلغ 2,9 مليون دولار في التعاون التقني للأونكتاد. وشكلت مساهمات هذه البلدان الأربعة معاً ما نسبته 78 في المائة من مجموع مساهمات الاقتصادات المتقدمة في الأونكتاد.

8- ومن حيث مجموع المساهمات المتراكمة على مدى السنوات الخمس الماضية، ظلت ألمانيا وسويسرا ومملكة هولندا إلى حد بعيد أكبر ثلاثة بلدان مانحة من بين البلدان المتقدمة، إذ ساهم كل منها مساهمة تتراوح بين 10 ملايين دولار و16 مليون دولار (الشكل 2). وتلتها نيوزيلندا التي سجلت مساهمات متراكمة بلغت قيمتها 4,8 ملايين دولار. وفي عام 2022، كانت المساهمات المقدمة من الاقتصادات المتقدمة موجهة بصفة رئيسية إلى منتجات التعاون التقني مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتيسير الأعمال، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والاستثمار والصحة العامة، والتدابير غير الجمركية، والتجارة المستدامة والبيئة، وتيسير التجارة، وبرنامج التدريب من أجل التجارة.

الشكل 2

مساهمات البلدان المتقدمة والبلدان النامية المانحة الرئيسية المتراكمة

(بآلاف الدولارات)

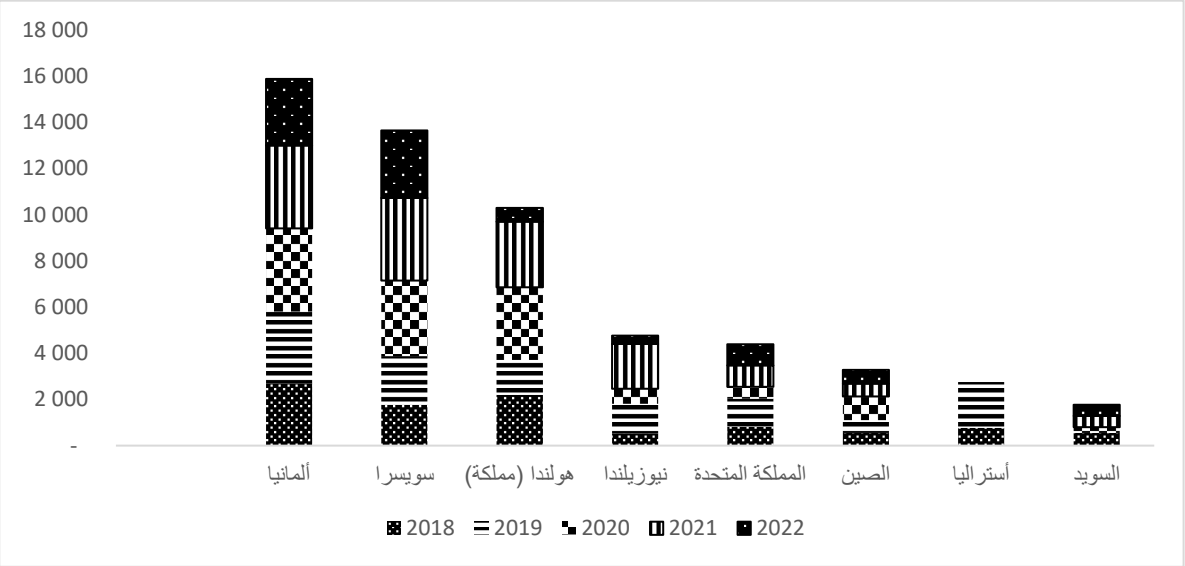

المصدر: الأونكتاد.

9- وانخفض أيضاً التمويل الوارد من الاقتصادات النامية، من 17,8 مليون دولار في عام 2021 إلى 15,5 مليون دولار في عام 2022، بنقصان قدره 2,3 مليون دولار أو ما نسبته 13 في المائة. ولكن بالنظر إلى أن الانخفاض في إطار الفئات الأخرى كان أشد، ارتفعت حصة الاقتصادات النامية في مجموع موارد الصناديق الاستئمانية من 35 في المائة في عام 2021 إلى 37 في المائة في عام 2022. ويجدر بالذكر أن 95 في المائة من التمويل المقدم من الاقتصادات النامية خُصص للأنشطة المضطلع بها في اقتصاداتها، وذلك أساساً لتنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية (82 في المائة) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (7 في المائة). ولم تختلف هذه الأرقام إلا اختلافاً طفيفاً عن أرقام عام 2021. وخُصصت نسبة خمسة في المائة من التمويل الوارد من البلدان النامية (0,84 مليون دولار) لدعم التعاون التقني للأونكتاد الذي تستفيد منه اقتصادات نامية أخرى. وضمن هذه الفئة، ظلت الصين أكبر مساهم.

10- وانخفضت المساهمات من الاتحاد الأوروبي بنسبة 52 في المائة، من 6,1 ملايين دولار في عام 2021 إلى 2,9 مليون دولار في عام 2022، وهو مبلغ يتماشى مع مستويات ما قبل عام 2021. ويُعزى المستوى العالي الاستثنائي في عام 2021 بشكل رئيسي إلى مساهمة متعددة السنوات في الصندوق الاستئماني لنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وانخفضت أيضاً حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية، من 12 في المائة في عام 2021 إلى 7 في المائة في عام 2022. وكانت المساهمات موجهة بصفة رئيسية إلى دعم البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا؛ وتدعيم القدرة على إدارة الديون في البلدان النامية؛ وتيسير الأعمال في الكاميرون؛ وتدعيم إدارة الجمارك في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معاً بمبلغ 7,7 ملايين دولار لفائدة الأونكتاد في عام 2022، وهو ما يمثل نسبة 19 في المائة من مجموع موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية.

11- وزادت المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بعد الانتعاش القوي الذي بلغ نسبة 146 في المائة في عام 2021، من 11 مليون دولار في عام 2021 إلى 13,5 مليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل حصة قدرها 32 في المائة من مجموع موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية. وضمن هذه الفئة، كان بنك التنمية الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبنك الدولي أكبر المساهمين في عام 2022، حيث ساهم كل منهم بما بين مليون و3 ملايين دولار في صناديق الأونكتاد الاستئمانية.

12- وفي عام 2022، بلغ التمويل من القطاعين الخاص والعام 204 189 دولارات، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً بنسبة 84 في المائة عن عام 2021. ودعمت هذه المساهمات عدة مشاريع منها مشروع يتعلق بتحديث بيانات التدابير غير الجمركية في اقتصادات مختارة من اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ يمولها المعهد الوطني العالي للدراسات السياساتية في اليابان؛ وبرنامج للتعاون الابتكاري لمراقبة المحاصيل يموله معهد بحوث المعلومات الفضائية الجوية بأكاديمية العلوم في الصين.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

13- تدرَج موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وتردُ تباعاً في البابين 23 و35 من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام 2022، بلغت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية 4,8 ملايين دولار، بانخفاض نسبته 28 في المائة عن المستوى القياسي الذي بلغه في عام 2021. وبناءً على ذلك، انخفضت حصتها من مجموع نفقات التعاون التقني من 14 في المائة في عام 2021 إلى 9 في المائة في عام 2022.

14- وبلغ مجموع النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، المستخدم أساساً للخدمات الاستشارية والتدريب، 1,7 مليون دولار في عام 2022، أي أقل بنسبة 5 في المائة عنه في عام 2021، ولكن أعلى بنسبة 17 في المائة عنه في عام 2020. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، استُخدمت الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني أساساً لتمويل دورة الأونكتاد التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي تُعرف باسم الدورات المقررة في الفقرة 166. وفي عام 2022، نُظمت بنجاح ثلاث دورات إقليمية وست دورات قصيرة للمندوبين في جنيف.

15- وحساب التنمية، الذي أنشئ في عام 1997، آلية تمويل مهمة لدعم مشاريع تنمية القدرات التي تنفذها 10 كيانات اقتصادية واجتماعية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد. وهو يحفز الخبرة المعيارية والتحليلية للكيانات، ومعظمها كيانات غير مقيمة، لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وفي عام 2022، بلغت النفقات المتكبدة في إطار 20 مشروعاً لحساب التنمية 3,1 ملايين دولار، أي أقل بنسبة 37 في المائة عنها في عام 2021[2]. ويُعزى ذلك جزئياً إلى انتهاء بعض المشاريع، بما في ذلك أربعة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل للتصدي للجائحة انتهت في حزيران/يونيه 2022. ومع ذلك، مقارنةً بعام 2020، كانت النفقات في عام 2022 أعلى بنسبة 31 في المائة.

16- وفي إطار الشريحة السادسة عشرة الجديدة من حساب التنمية، أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية تمويل خمسة مشاريع للأونكتاد يبلغ مجموع ميزانيتها 3,8 ملايين دولار. ومن المتوقع إطلاق مشروعين من هذه المشاريع، التي سيتم تمويلها جزئياً في إطار الشريحة السادسة عشرة، في النصف الثاني من عام 2023 وتهدف إلى مساعدة البلدان المستفيدة في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الثلاثية في الغذاء والطاقة والتمويل، حيث يركز أحد المشروعين على بناء سلاسل إمدادات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود من خلال تحسين السياسة التجارية والنقل والخدمات اللوجستية، ويركز المشروع الآخر على جذب التمويل والاستثمار من أجل الانتقال إلى الطاقة النظيفة. وتغطي المشاريع الثلاثة الأخرى مجالات مختلفة من عمل الأونكتاد، بما في ذلك إنشاء هياكل أساسية للبيانات من أجل تحسين صنع السياسات القائم على الأدلة من خلال الخدمات؛ وتدعيم تقديم التقارير عن الاستدامة لتعزيز التمويل والاستثمار المستدامين؛ وتعزيز التكامل الإقليمي والسياسة الصناعية من أجل التغيير التحويلي والمرتبط بالقدرة على الصمود. ويُتوقَّع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة في عام 2024 بعد موافقة الجمعية العامة على ميزانية حساب التنمية.

جيم- مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

17- المجموعة المشتركة بين الوكالات، التي يقودها الأونكتاد وتشارك فيها 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، هي آلية مشتركة بين الوكالات مكرسة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيد القطري. وتقدم المجموعة المشتركة بين الوكالات مساهمة ملموسة ومباشرة في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تنسيق عمليات مشتركة بين الوكالات في بلدان محددة، ومن خلال الاستعانة بآليات تمويل مبتكرة مثل مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين.

18- وفي عام 2022، استمر وصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء" مثل مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين يزيد زيادة كبيرة ليصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 5,7 ملايين دولار، أي أكثر من ثلاثة أمثال المبلغ في عام 2021 (الشكل 3). وهذا يؤكد أهمية آليات التمويل هذه في دعم إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لتحقيق خطة عام 2030 بفعالية.

(2) انظر TD/B/WP/325/Add.2، الجدول 11.

الشكل 3

وصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء

(بآلاف الدولارات)

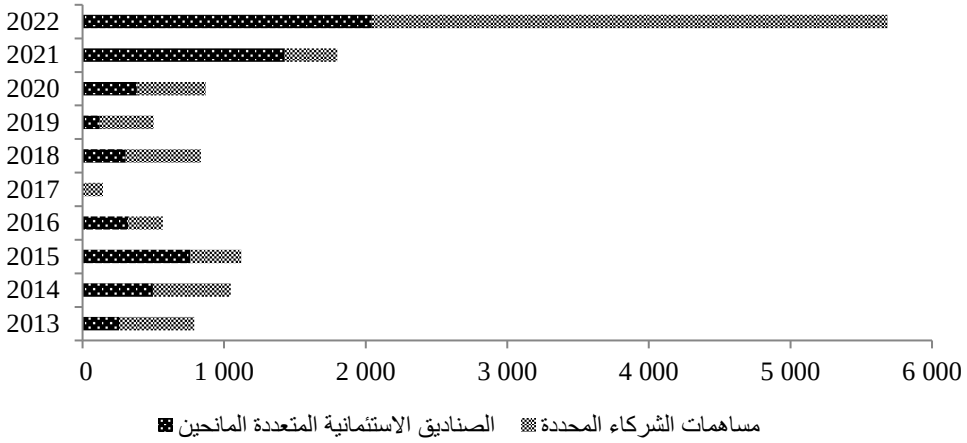

المصدر: الأونكتاد.

1- مساهمات الشركاء المحددة

19- مساهمات الشركاء المحددة هي مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم العمليات المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2022، تلقى الأونكتاد مساهمات بلغت 3,6 ملايين دولار. وشمل ذلك عدة مساهمات قدمتها وكالات أخرى من المجموعة المشتركة من خلال اتفاقات التحويل من الأمم المتحدة إلى الأمم المتحدة، ولا سيما 3 ملايين دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشاريع في أفغانستان بشأن الجمارك ومساهمات أخرى من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة ومن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النقل البحري في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وورد مبلغ مرصود قدره 0,23 مليون دولار من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا لبلورة مبادرة مشتركة بين الوكالات بشأن التجارة في ميانمار.

2- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

20- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين هي آليات للتمويل الجماعي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنتظم في هيكل يشمل ممثلين من منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وفي عام 2022، استمر وصول الأونكتاد إلى هذه الصناديق يتخذ منحى تصاعدياً، متجاوزاً لأول مرة عتبة مليوني دولار. وشمل ذلك 0,99 مليون دولار من مشاركة الأونكتاد في الصندوق الاستئماني الخاص من أجل أفغانستان بشأن تيسير التجارة؛ و0,48 مليون دولار لدعم مشروع في منطقة المحيط الهادئ، بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ و0,53 مليون دولار من الصندوق المشترك للتنمية المستدامة، وهو مبلغ تضمن أربعة مبالغ مرصودة مجموعها 0,43 مليون دولار نتجت عن مشاركة الأونكتاد في طرائق حالات الطوارئ للصندوق المشترك للتنمية المستدامة في عام 2022 لمعالجة الأزمة الثلاثية في الغذاء والطاقة والتمويل في أفغانستان وبربادوس وليسوتو وهايتي.

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

21- بالإضافة إلى مصادر التمويل المشار إليها أعلاه، تُقدم بعض الجهات المانحة الدعم لبرنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفَّذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

22- وفي عام 2022، ارتفع عدد الموظفين الفنيين المبتدئين العاملين في الأونكتاد إلى ثمانية، مقارنة بخمسة في عام 2021، في خمس من شعب الأونكتاد[3]. وساهمت خمسة بلدان في برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين، هي ألمانيا وإيطاليا والصين والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. وقامت ألمانيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية برعاية موظفَيْن لكل منها وقامت الصين والمملكة المتحدة برعاية موظف واحد لكل منهما. وانضمت المملكة المتحدة مرة أخرى إلى برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في عام 2022، حيث تولت رعاية أول موظف منذ عام 2016، في فرع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

23- ويتيح برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين للمهنيين الشبان فرصة فريدة للمشاركة في العمل التحليلي والتنفيذي الذي يضطلع به الأونكتاد. وبالنسبة للعديد منهم، كان التدريب الذي تلقوه في الأونكتاد منطلقاً لتطورهم الوظيفي اللاحق. ويفوق الطلب في أمانة الأونكتاد على الموظفين الفنيين المبتدئين العرض بكثير. لذلك، تكرر الأمانة طلبها إلى الجهات المانحة التي في مقدورها رعاية موظفين فنيين مبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية، أن تنظر في القيام بذلك.

ثالثاً- النفقات وتخصيص الموارد للتعاون التقني

24- في عام 2022، استمر تعزيز تنفيذ أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، كما يتضح من الزيادة الكبيرة في نفقات التعاون التقني بنسبة 16 في المائة، من 46,8 مليون دولار في عام 2021 إلى مستوى قياسي جديد بلغ 54,5 مليون دولار[4]. وارتفعت النفقات في إطار الصناديق الاستئمانية بنسبة 12 في المائة، لتصل إلى 44,3 مليون دولار، وهو ما يمثل 81 في المائة من مجموع النفقات في عام 2022. وبلغت النفقات في إطار آليات التمويل في مبادرة "توحيد الأداء" 5,4 ملايين دولار، أي ما يقرب من تسعة أمثال المبلغ في عام 2021 ضمن هذه الفئة. وزادت الحصة المقابلة من مجموع النفقات تبعاً لذلك إلى 10 في المائة. وبعد أن وصلت النفقات في إطار البرنامج العادي للأمم المتحدة للتعاون التقني وحساب التنمية إلى مستوى مرتفع استثنائي في عام 2021، عادت وانخفضت إلى 4,8 ملايين دولار، ومع ذلك كان هذا المبلغ أعلى بنسبة 23 في المائة من متوسط السنوات الخمس في الفترة 2016-2020. وبناءً على ذلك، انخفضت الحصة المقابلة من مجموع النفقات من 14 في المائة في عام 2021 إلى 9 في المائة في عام 2022 (الشكل 4).

(3) انظر TD/B/WP/325/Add.2، الجدول 9.

(4) انظر TD/B/WP/325/Add.2، الجدول 2.

الشكل 4

نفقات التعاون التقني حسب مصدر التمويل

(بآلاف الدولارات والنسبة المئوية)

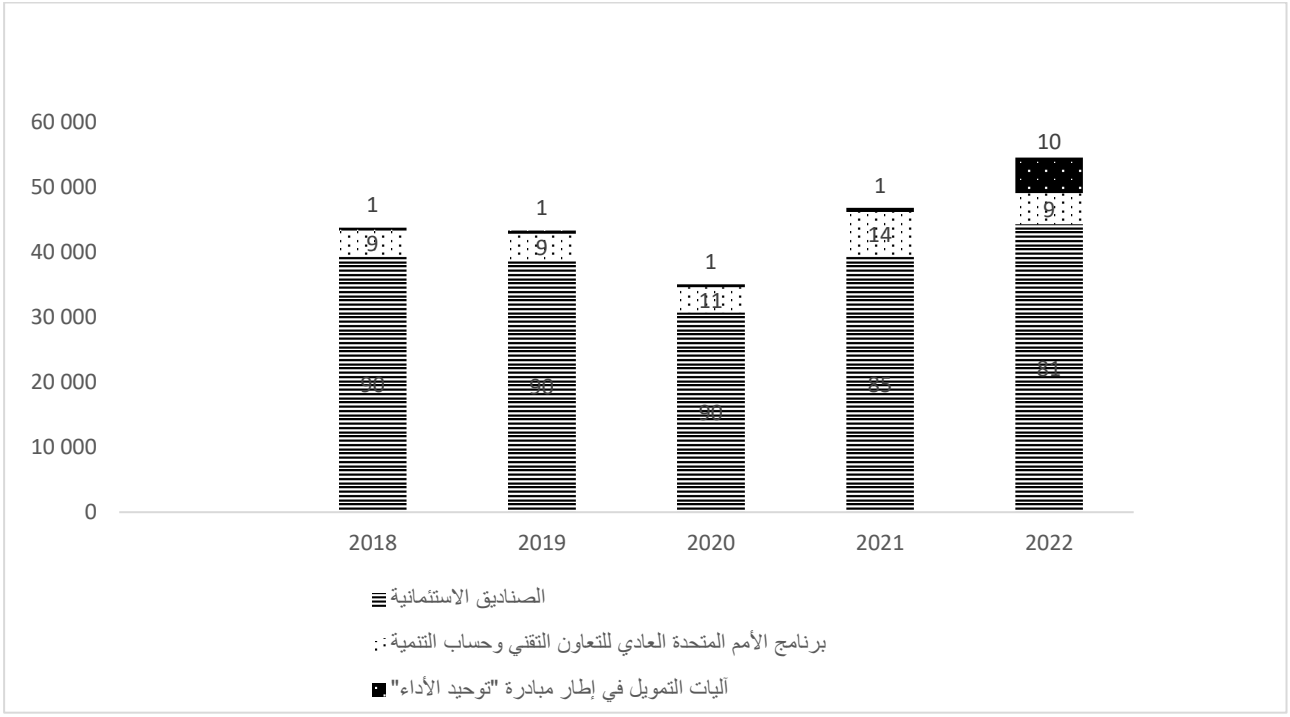

المصدر: الأونكتاد.

ألف- النفقات حسب نوع المشروع

25- تُنفَّذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد الأقاليمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2022، سجلت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية زيادة لا يُستهان بها؛ وانخفضت النفقات في إطار المشاريع الأقاليمية انخفاضاً طفيفاً. ومن حيث الحصة من مجموع نفقات التعاون التقني، ارتفعت حصة المشاريع القطرية من 38,8 في المائة في عام 2021 إلى 46,6 في المائة في عام 2022 وانخفضت حصة المشاريع الأقاليمية من 43,5 إلى 35,4 في المائة؛ وظلت حصة المشاريع الإقليمية مستقرة، عند 18 في المائة في عام 2022 (الشكل 5).

الشكل 5

حصة النفقات على المشاريع من مجموع نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع

(بالنسبة المئوية)

(أ) 2021 *(ب) 2022*

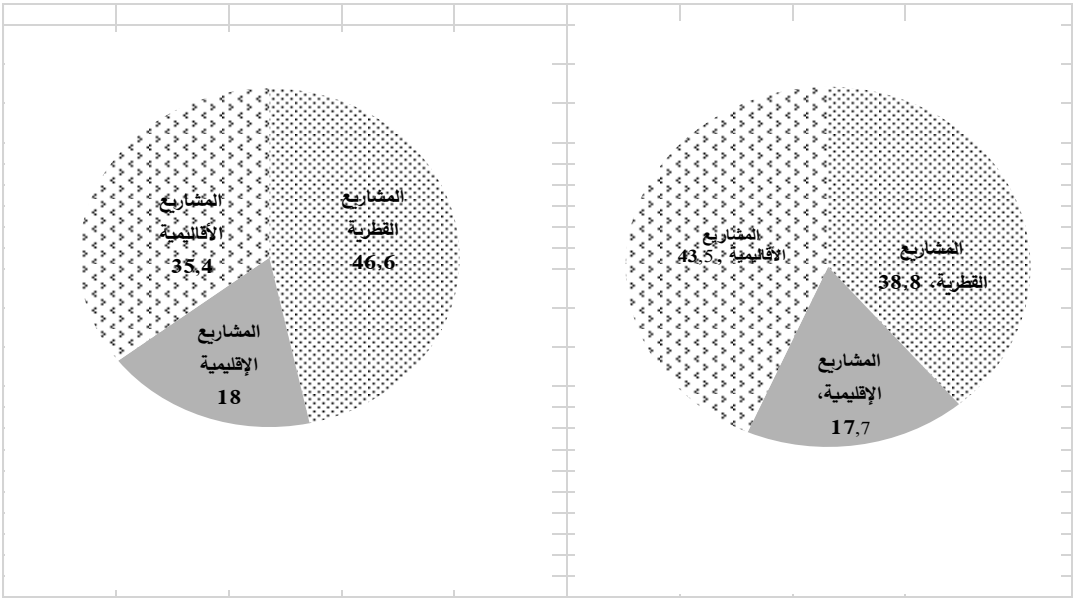

المصدر: الأونكتاد.

26- وفي عام 2022، زادت النفقات في إطار المشاريع القطرية بنسبة 40 في المائة، لتصل إلى 25,4 مليون دولار. وكانت معظم المشاريع القطرية ممولة ذاتياً، بأساليب منها الاستعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية، وركزت هذه المشاريع على تحديث الجمارك وإصلاحها وعلى إدارة الديون. وفي عام 2022، ساهم مبلغ 14,3 مليون دولار، أو ما نسبته 56 في المائة من النفقات في إطار المشاريع القطرية، في تنفيذ 61 مشروعاً في أقل البلدان نمواً.

27- وفي عام 2022، ارتفعت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية بنسبة 19 في المائة، لتصل إلى 9,8 ملايين دولار، ويعزى ذلك لأسباب أهمها زيادة النفقات على المشاريع الإقليمية في آسيا وأوقيانوسيا (بزيادة قدرها 73 في المائة)، في حين انخفضت النفقات على المشاريع الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

28- والمشاريع الأقاليمية هي مشاريع مواضيعية يمكن أن تستفيد منها أكثر من منطقة جغرافية واحدة. وفي عام 2022، انخفضت النفقات في إطار هذه الفئة بنسبة 5 في المائة، لتصل إلى 19,3 مليون دولار، لأسباب منها انتهاء مشاريع التصدي للجائحة في إطار حساب التنمية، وهي مشاريع غطت مناطق مختلفة. وقد أسهمت النفقات المتكبدة في إطار المشاريع الأقاليمية في تقديم مجموعة متنوعة من منتجات التعاون التقني.

باء- النفقات حسب المنتَج

29- في عام 2022، بلغت النفقات المتكبدة في إطار منتجات التعاون التقني للأونكتاد البالغ عددها 28 منتجاً، 48,5 مليون دولار، ما يمثل 89 في المائة من النفقات السنوية على إنجاز أنشطة التعاون التقني (انظر الجدول). وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية إلى حد بعيد أكبر منتج للتعاون التقني، حيث يمثل 44 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني. وأعقب البرنامجَ نظامُ إدارة الديون والتحليل المالي، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، اللذان يمثلان تباعاً 11 و10 في المائة من مجموع الأنشطة المنجزة. ويمثل تيسير الأعمال، وتيسير التجارة، والتجارة المستدامة والبيئة، والتدابير غير الجمركية، مجتمعة، 14 في المائة من مجموع الأنشطة المنجزة. وتراوحت النفقات على خمسة منتجات بين 1 و2 في المائة من مجموع الأنشطة المنجزة. وشكلت المنتجات ال 16 المتبقية أقل من 1 في المائة لكل منها من مجموع الأنشطة المنجزة. وارتفعت قيمة مجموع النفقات في إطار المنتجات الـ 28 بنسبة 17 في المائة من 2021 إلى 2022. وعززت جميع منتجات التعاون التقني الثلاثة الأولى الأنشطة المنجزة، حيث زادت النفقات على النحو التالي: النظام الآلي للبيانات الجمركية بنسبة 29 في المائة؛ ونظام إدارة الديون والتحليل المالي بنسبة 6 في المائة؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بنسبة 48 في المائة.

نفقات التعاون التقني في عام 2022، حسب الموضوع والمنتج

المنتج	*أهداف التنمية المستدامة*	*النفقات 2022 (بآلاف الدولارات)*	*الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)*
تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة			
استعراضات سياسات الاستثمار	8، 17	80	0,15
استعراضات سياسات الخدمات	8، 9، 17	0,4	0,00
استعراضات أطر السياسات التجارية	17	114	0,21
استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	9	17	0,03
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	8، 9، 17	5 451	10,00
أدلة الاستثمار	9، 17	0,0	0,00
التدابير غير الجمركية	3، 8، 17	1 154	2,12
المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي	10، 17	255	0,47
التجارة المستدامة والبيئة	12، 13، 14، 15	1 394	2,56
تشجيع الاستثمار وتيسيره	9، 17	149	0,27
التصدي لمواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود			
دعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً	8	27	0,05
نظام إدارة الديون والتحليل المالي	17	6 038	11,08
مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	9، 17	590	1,08
النفاذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والعلامات الجغرافية لصالح أقل البلدان نمواً	8، 10، 17	16	0,03
كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	8، 9	58	0,11
خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والمرنة	8، 9، 13، 14	449	0,82

المنتج	أهداف التنمية المستدامة	النفقات 2022 (بآلاف الدولارات)	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة			
استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	8، 10	31	0,06
سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	8، 9، 10، 12، 17	886	1,63
تيسير الأعمال	8، 16	3 153	5,79
تيسير التجارة	10، 16	1 675	3,07
النظام الآلي للبيانات الجمركية	9، 15، 17	23 789	43,66
الإحصاءات	17	741	1,36
تمكين المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	12، 17	284	0,52
الاستثمار والصحة العامة	3، 9	121	0,22
اتفاقات الاستثمار الدولية	17	171	0,31
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم			
التجارة ونوع الجنس والتنمية	5، 8	307	0,56
ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة	4، 8	558	1,02
التدريب من أجل التجارة	8، 9، 14، 17	1 040	1,91
		48 548	**89,10**

المصدر: الأونكتاد.

30- ويتسم التعاون التقني للأونكتاد، من حيث النفقات، بأهمية كبيرة في تحقيق أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهي الهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والعمل اللائق؛ والهدف 9 المتعلق ببناء الهياكل الأساسية وتعزيز الصناعة وتشجيع الابتكار؛ والهدف 15 المتعلق بحماية الحياة على الأرض واستعادتها وتعزيزها؛ والهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2022، أُنفق مبلغ يقدَّر بنحو 19,5 مليون دولار، أو 36 في المائة من مجموع النفقات، ساهم مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف 17؛ وأُنفق مبلغ يقدَّر بنحو 11,3 مليون دولار، أو 21 في المائة من مجموع النفقات، كمساهمة في تحقيق الهدف 9؛ وساهمت حصة 15 في المائة منها في تحقيق الهدف 15؛ وساهمت حصة 10 في المائة منها في تحقيق الهدف 8[(5)].

جيم- النفقات حسب المنطقة

31- في عام 2022، بلغت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية 35,2 مليون دولار، وهو ما يمثل 64,6 في المائة من مجموع النفقات. ومن بين هذه النفقات، أُنفق 13,5 مليون دولار في أفريقيا، بزيادة قدرها 11 في المائة عن عام 2021، وهو ما يمثل 25 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني في عام 2022، أي ما يقرب من مستوى 26 في المائة في عام 2021 (الشكلان 6 و7). وتغطي الزيادة في النفقات في المنطقة العديد من منتجات التعاون التقني، ولا سيما نظام إدارة الديون والتحليل المالي، الذي تضاعفت النفقات الخاصة به في المنطقة بأكثر من ثلاثة أمثال مقارنة بعام 2021.

(5) انظر TD/B/WP/325/Add.2، الجدول 5.

الشكل 6

نفقات التعاون التقني على المشاريع الإقليمية والقطرية، حسب المنطقة

(بآلاف الدولارات)

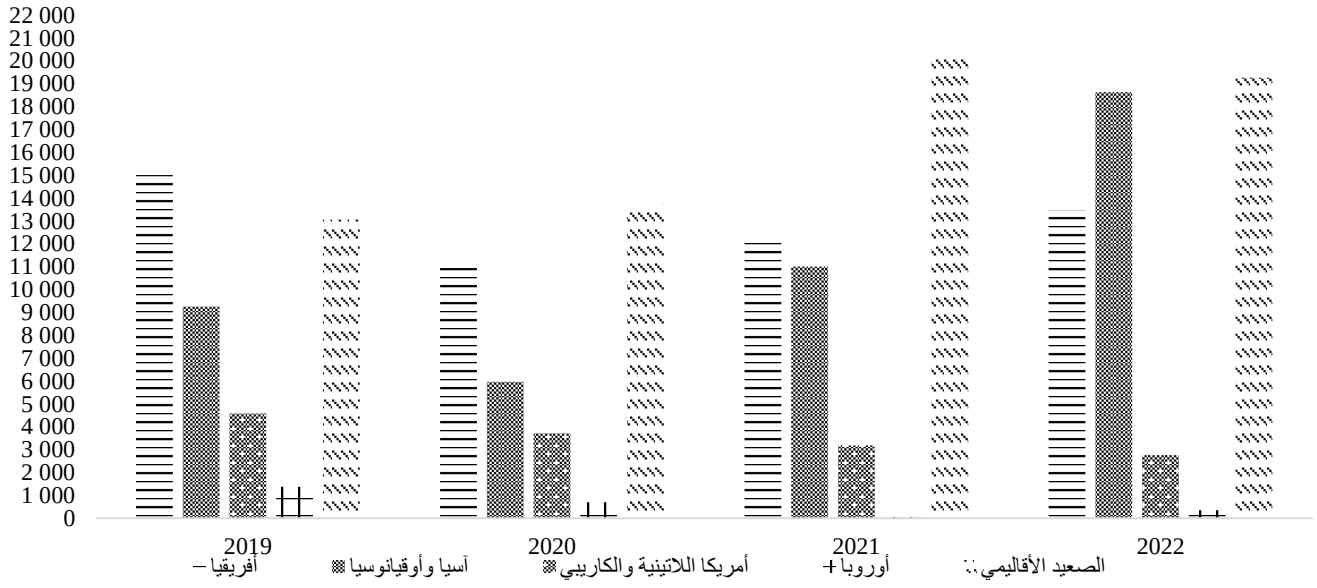

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: لم تُسجل أي نفقات في أمريكا الشمالية في عام 2022.

الشكل 7

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

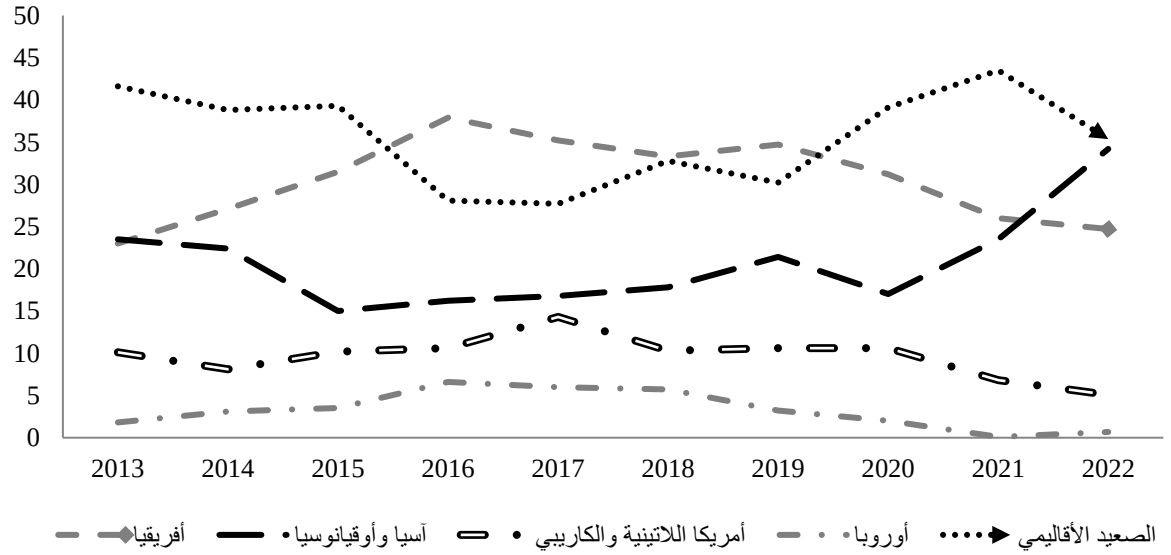

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: لا تُؤخذ في الاعتبار إلا النفقات المتكبدة على المشـــاريع الإقليمية والقطرية، ولا ترد في الجدول حصـــة أمريكا الشمالية *نظراً لأنه لم تُسجل أي نفقات في عام 2022*.

32- أما النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في آسيا وأوقيانوسيا، فبعد زيادة كبيرة في عام 2021، ارتفعت مرة أخرى بنسبة 69 في المائة لتصل إلى 18,6 مليون دولار في عام 2022. وارتفعت الحصة المقابلة في مجموع النفقات من 24 في المائة في عام 2021 إلى 34 في المائة في عام 2022. وزادت النفقات في إطار العديد من المنتجات في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، ارتفعت النفقات في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية ارتفاعاً لا يُستهان به، من 8,2 ملايين دولار في عام 2021 إلى 14,5 مليون دولار في عام 2022، وزادت النفقات في إطار التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بأكثر من الضعف.

33- وكان الإنفاق على المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي أقل بنسبة 13 في المائة عنه في عام 2021، ليصل إلى 2,8 مليون دولار في عام 2022. وانخفضت الحصة المقابلة في مجموع النفقات من 7 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022. ولم تعوض زيادة النفقات في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية انخفاضها في إطار منتجات أخرى مثل تيسير الأعمال، والتجارة المستدامة والبيئة، وتشجيع الاستثمار وتيسيره.

34- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا 0,36 مليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل 0,7 في المائة من إجمالي النفقات، وذلك أساساً لتنفيذ مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية في جمهورية مولدوفا. وفي أمريكا الشمالية، لم تسجَّل أي نفقات في عام 2022.

دال- نفقات دعم أقل البلدان نمواً

35- لا تزال أقل البلدان نمواً مجموعة من البلدان تحظى بالأولوية في إطار أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وبعد التعافي من التراجع الناجم عن الجائحة في عام 2021، استمرت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً تسير في منحى تصاعدي، حيث وصلت إلى مستوى قياسي جديد بلغ 26,7 مليون دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 40 في المائة مقارنة بعام 2021. وشكل ذلك حوالي نصف مجموع أنشطة التعاون التقني المنجزة في عام 2022، مرتفعاً عن نسبة 41 في المائة في عام 2021 (الشكل 8). ومن هذه النفقات، كان مبلغ 14,3 مليون دولار، أو ما نسبته 54 في المائة، يتصل بتنفيذ مشاريع قطرية في أقل البلدان نمواً، تشمل منتجات مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.

الشكل 8

نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً

(بآلاف الدولارات والنسبة المئوية)

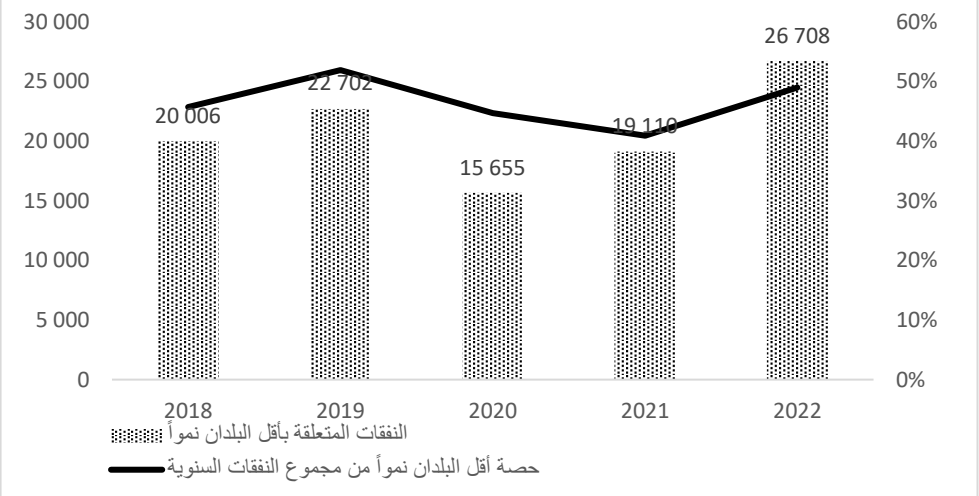

المصدر: الأونكتاد.

36- وفي عام 2022، قدم الإطار المتكامل المعزز، وهو مصـــدر مهم من مصـــادر التمويل لأقل البلدان نمواً، الدعم للأونكتاد في تنفيذ ثمانية مشـــاريع تغطي النظام الآلي للبيانات الجمركية ومجالات المرور العابر والنقل وتيسير التجارة؛ والتجارة ونوع الجنس والنفاذ إلى الأسواق؛ ومنتجات القطن الثانوية؛ وتشجيع الاستثمار. وساعدت هذه المشاريع على بناء القدرات في أقل البلدان نمواً في مختلف القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية. فعلى سبيل المثال، بعد تدريب موظفي وكالات تشجيع الاستثمار من أقل البلدان نمواً على مدى فترة ستة أشهر في إطار برنامج لبناء القدرات، شارك خريجو البرنامج في تعزيز التغيير في الوكالات، لزيادة تركيز تشجيع الاستثمار وتيسيره على الاستثمار المتصل بأهداف التنمية المستدامة. وفي ملاوي، مثلاً، يخطط موظفون من مركز الاستثمار والتجارة لوضع برنامج لتوجيه الموردين؛ وزيادة التفاعل مع المستثمرين بشأن ممارسات تسيير الأعمال المسؤولة عند الاستثمار والعمل في ملاوي؛ وتعزيز المساهمات في تحقيق الهدف 5 من خلال مواصلة تتبع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المساواة بين الجنسين.

37- وفي عام 2022، لم يتلق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً سوى مساهمة من البرتغال (660 10 دولاراً). وتشجَّع البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين الذين في مقدورهم تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستئماني المخصص لأقل البلدان نمواً على القيام بذلك، وهو أمر مهم لزيادة توسيع نطاق أنشطة التدريب وبناء القدرات لأقل البلدان نمواً.

رابعاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

1- مشاركة الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

38- يتطلب تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تغييرات جريئة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم دعم "المنظومة بأكملها" للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى متابعة مسارات التنمية. وما فتئ الأونكتاد، بوصفه وكالة متخصصة غير مقيمة في إطار ركيزة الأمم المتحدة الإنمائية، يشارك بنشاط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

39- ونظام المنسقين المقيمين، وهو محور الإصلاح، يؤدي دوراً أساسياً في التوجه نحو منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر تماسكاً وحيوية، لتحقيق جدول أعمال مشترك. ولتوجيه أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية نحو المجالات ذات الأولوية التي تتفق عليها حكومة من الحكومات، يقود المنسق المقيم عملية إعداد تحليل قطري مشترك يصب في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو أداة مركزية لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.

40- ويدرك الأونكتاد التحديات التي تواجهها الوكالات غير المقيمة في المشاركة في الإصلاح وحتمية إحداث تحول نموذجي في تقديم التعاون التقني. ومنذ عام 2008، يقوم الأونكتاد بتنسيق التعاون التقني المتصل بالتجارة والتنمية على الصعيد القطري من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، بدعم من 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وقد أتاح ذلك للأونكتاد خبرة مباشرة في مجال "توحيد الأداء" فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. واستناداً إلى هذه التجربة الرائدة، اتخذ الأونكتاد إجراءات على جبهتين لتعزيز المشاركة في الإصلاح. وعلى الصعيد الداخلي، نظم الأونكتاد عدة جلسات إحاطة بشأن الإصلاح، وخصص دورة تدريبية بشأن طريقة جديدة لتقديم التعاون التقني، وقدم توجيهات ومشورة عملية لموظفي المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى القيود على الموارد، وضع الأونكتاد قائمة بالبلدان لتركيز المشاركة فيما يتعلق بالتحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الخارجي، بغية تزويد مكاتب المنسقين المقيمين بفهم أفضل لخبرة الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية، أعدت الأمانة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، مجموعة من الوثائق توجز المشاركة القطرية وعرض الأونكتاد لنظام المنسقين المقيمين، ونظمت أيضاً عدة حلقات دراسية شبكية مع مكاتب المنسقين المقيمين لزيادة شرح القيمة المضافة للتعاون التقني للأونكتاد. وبهذه الإجراءات، يأمل الأونكتاد أن تقوم مكاتب المنسقين المقيمين والمنسقون المقيمون بمناصرة عمل الأونكتاد على الصعيد القطري، وأن يعرّفوا بفرص التعاون في المشاريع، وأن يكفلوا تدفقاً استباقياً للمعلومات من الميدان إلى الأونكتاد.

41- وقد أسفرت جهود الأونكتاد عن تحسين المشاركة في الإصلاح، كما هو مبين في ثلاثة مجالات. أولاً، شارك الأونكتاد في عدد متزايد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال توفير خبراته في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا وما يتصل بها من مسائل التنمية؛ فخلال فترة السنتين 2021-2022، شارك الأونكتاد في 19 تحليلاً قطرياً مشتركاً و28 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مقارنةً بـ 10 تحليلات و14 إطاراً في الفترة 2019-2020. ثانياً، عزز الأونكتاد إمكانية الحصول على موارد الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المتاحة على الصعيد القطري؛ ففي الفترة 2021-2022، تلقى الأونكتاد مخصصات قدرها 3,5 ملايين دولار، أي ما يقرب من سبعة أمثال المبلغ الذي تلقاه في الفترة 2019-2020. ثالثاً، تم توطيد التعاون مع نظام المنسقين المقيمين في تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد، حيث أدرجت المشاريع بصفة متزايدة مكاتب المنسقين المقيمين كشركاء في المشاريع، وتمت مواءمة المشاريع مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وخلال التنفيذ، أتاحت الشراكة مع مكاتب المنسقين المقيمين للأونكتاد فهم الأوضاع القطرية فهماً أفضل، والوصول إلى شبكات أصحاب المصلحة، وتحديد أوجه التآزر مع المبادرات الأخرى في الميدان، والمساهمة في نتائج الأطر. وترد في الإطار أمثلة على مشاركة الأونكتاد المعززة في تنفيذ الإصلاح.

مشاركة الأونكتاد المعززة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

في عام 2022، واصل الأونكتاد توطيد التعاون مع الوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

واستفاد عمل الأونكتاد بشأن استعراضات سياسات الاستثمار من التعاون الوثيق مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، مما أسهم، في عام 2022، في إنجاز التقرير المتعلق بتنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في طاجيكستان واستعراض سياسة الاستثمار في توغو. وبالمثل، يدعم العمل المتعلق باستعراضات سياسات الاستثمار وضع أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي كابو فيردي، أشير إلى توصيات استعراض سياسة الاستثمار باعتبارها أساسية في إنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية.

وعززت تقييمات الأونكتاد لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية الشراكة مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية لإجراء التقييمات وتنفيذ التوصيات. وفي الأردن، شملت المشاورات الرامية إلى تحديد الإجراءات ذات الأولوية العالية المتصلة بالتجارة الإلكترونية المستمدة من التقييم عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وفي منغوليا، استفاد التقييم من التعاون مع مكتب المنسق المقيم، مما يسر أوجه التآزر في مرحلة التنفيذ. وفي تونس، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم والفريق القطري، اجتماعات لتحديد الدعم اللازم لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المفصلة في التقييم.

وفي كوستاريكا، أقيم تعاون وثيق بين الأونكتاد ومكتب المنسق المقيم، أثناء تنفيذ مشروع لحساب التنمية بشأن الاستراتيجيات المتعلقة باقتصاد المحيطات والتجارة في منتجاتها. وبفضل هذه الشراكة، عمّق الأونكتاد تعاونه مع الفريق القطري، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي ساهم بمدخلات في تقرير المشروع. كما شارك الأونكتاد بنشاط في عمليات الإبلاغ التي أجريت في سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

المصدر: الأونكتاد.

42- إن الأونكتاد ملتزم بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى الرغم من القيود على الموارد والافتقار إلى الممثلين القطريين، سيواصل الأونكتاد تعزيز مساهمته في الإصلاح من خلال سلسلة من الإجراءات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تحديث قائمة البلدان ذات الأولوية للتحليل القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بغية زيادة تأثير عمل الأونكتاد إلى أقصى حد؛ والتعيين التدريجي لجهات تنسيق قطرية، ولا سيما في البلدان التي تكثر فيها تدخلات الأونكتاد، لتنسيق استجابة الأونكتاد وتيسير الاتصالات مع مكاتب المنسقين المقيمين؛ ومواصلة أنشطة الدعوة لتحسين إشراك الوكالات غير المقيمة في مقترحات المشاريع المشتركة وجهود تعبئة الموارد التي يقودها مكتب المنسق المقيم على الصعيد القطري؛ وتنظيم دورات تدريبية مصممة خصيصاً لموظفي المشاريع، لزيادة تعزيز التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية والنهوض بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

43- جاء في وثيقة مافيكيانو نيروبي أن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليلات، وتقديم المساعدة التقنية، ما زالت تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية، وأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط بين هذه الأركان وتكاملها[6]. ويشدد عهد بريدجتاون على أن يواصل الأونكتاد عمله من خلال الأركان الثلاثة، بالبناء على وثيقة مافيكيانو نيروبي، واستناداً إلى تحليل السياسات في عهد بريدجتاون[7].

44- وفي عام 2022، واصل الأونكتاد تدعيم أوجه التآزر بين ركائز عمله الثلاث. وكثيراً ما يعتمد تصميم مشاريع التعاون التقني على العمل المنجز في إطار الركيزتين الأخريين، ويولد تنفيذ مشاريع التعاون التقني، في المقابل، مدخلات قيمة في البحث والتحليل ويثري المداولات خلال أنشطة بناء توافق الآراء. فعلى سبيل المثال، يعتمد برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ، المنفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على الأنشطة المضطلع بها في إطار كل ركيزة من الركائز، وهي تقرير الاقتصاد الرقمي: طبعة المحيط الهادئ لعام 2022 (*Digital Economy Report: Pacific Edition 2022*)، ودورة تدريبية بشأن قياس الاقتصاد الرقمي في منطقة المحيط الهادئ، والمداولات في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

(6) انظر TD/519/Add.2، الفقرة 92.

(7) انظر TD/541/Add.2، الفقرة 127.

45- وفي إطار مكوّن النقل التجاري الدولي والقانون التجاري الدولي في مشروع حساب التنمية بشأن الترابط بين النقل والتجارة في عصر الجوائح، الذي اكتمل في حزيران/يونيه 2022، ساعد الأونكتاد الأطراف التجارية وواضعي السياسات على فهم الآثار القانونية الرئيسية للجائحة على أنواع مختلفة من العقود التجارية فهماً أفضل وقدم إرشادات وتوصيات بشأن النُهج التعاقدية لتوزيع المخاطر التجارية، وبشأن الاعتبارات ذات الصلة لواضعي السياسات. واستناداً إلى الأفكار المكتسبة كجزء من العمل التحليلي والأنشطة التدريبية في إطار المشروع، أثْرت التوصيات واعتبارات السياسة العامة ذات الصلة مداولات الخبراء في الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، وأُوردت في *استعراض النقل البحري لعام 2022*.

3- التعاون بين الشُعب وبين الوكالات

46- يتسم التعاون بين الشعب وبين الوكالات بالأهمية للحد من التجزؤ وتعزيز أوجه التآزر وتعظيم أثر التعاون التقني للأونكتاد. ومع مشاركة الأونكتاد المعززة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تعمل أفرقة مشاريع الأونكتاد بشكل متزايد على دمج الشراكات الداخلية والخارجية في تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني، من أجل تحسين الاستفادة من الخبرات وتعبئة الموارد وتوسيع الشبكات لدعم البلدان النامية في التعافي بشكل أفضل من الصدمات الاقتصادية وأزمات الصحة العامة وتنفيذ خطة عام 2030.

47- والتعاون التقني للأونكتاد في مجال الإحصاءات مثال على التعاون الناجح بين الشعب وبين الوكالات. ففي دائرة الإحصاءات، تحظى الشراكات وأوجه التعاون بين الشُعب بالتقدير والتشجيع في تصميم المشاريع وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تعمل الدائرة داخلياً مع شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وخارجياً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز قدرة بلدان مختارة في أفريقيا على قياس التدفقات المالية غير المشروعة والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون الدائرة داخلياً مع برنامج التجارة ونوع الجنس والتنمية في شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وخارجياً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتدعيم قدرة مناطق مختارة على جمع البيانات والإحصاءات من أجل وضع سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وفي إطار مشروع جديد لحساب التنمية، ستستفيد الدائرة من خبرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في مجال وضع السياسات الخاصة بالتجارة في الخدمات، وخبرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في منهجية التعلم الإلكتروني لبرنامج التدريب من أجل التجارة لدعم بلدان مختارة في الجماعة الكاريبية في بناء القدرات الإحصائية والتحليلية والتنظيمية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والتنفيذية الإقليمية للخدمات. وقد حُققت نتائج فعلاً بفضل جهود الشركاء المشتركة. فعلى سبيل المثال، أدت الشراكة، في مجال التدفقات المالية غير المشروعة، إلى وضع مفاهيم متفق عليها وأساليب مجربة عالمياً وإلى نشر بيانات أولية في إطار المؤشر 16-4-1، وهي تغطي تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالجريمة أو بالتجارة في 15 بلداً، على النحو الوارد في وثيقة الأونكتاد عن جس نبض أهداف التنمية المستدامة (UNCTAD Sustainable Development Goals Pulse).

48- وفي مجالات أخرى من عمل الأونكتاد، يوجد العديد من المشاريع التي يقوم فيها تعاون بين الشعب و/أو بين الوكالات. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية وقسم تيسير التجارة التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالاشتراك مع فرع التحليل التجاري التابع لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية لتحسين تيسير التجارة والإجراءات الحدودية والجمركية في 15 بلداً في المحيط الهادئ من خلال مشروع يموله الاتحاد الأوروبي بشأن تحسين الجمارك والتجارة في جزر المحيط الهادئ.

وبالإضافة إلى ذلك، في إطار برنامج لتنمية قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً، قادت شعبة الاستثمار والمشاريع العمل في عام 2022 بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. ومن خلال تجميع خبرات الوكالات المتعاونة، بنى البرنامج قدرات مسؤولين في أقل البلدان نمواً على توجيه الاستثمار في القطاعات المتصلة بالأهداف. وأعرب الشركاء عن تقديرهم لهذا العمل الجماعي واستشهدوا به كمثال ممتاز على التعاون بين الوكالات لدعم أقل البلدان نمواً.

4- الطلبات الواردة من البلدان النامية

49- وفقاً للبيانات المستقاة من قاعدة بيانات طلبات الأونكتاد (الداخلية) في 15 حزيران/يونيه 2023، تلقى الأونكتاد في عام 2022، 63 طلباً رسمياً للتعاون التقني من 36 بلداً وخمس منظمات إقليمية ودولية. وكان من بين هذه الطلبات 43 طلباً يلزمها تمويل. وفي عام 2022، كانت المنتجات الثلاثة التي تلقت أكبر عدد من الطلبات هي سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك، واستعراضات سياسات الاستثمار والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وعلى مدى خمس سنوات (2018–2022) مجموع الطلبات التي يلزمها تمويل 242 طلباً. ومن بين هذه المنتجات، كانت المنتجات الثلاثة التي سجلت أكبر عدد من الطلبات التي يلزمها تمويل هي سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، وتيسير الأعمال.

50- ولسد الفجوة التمويلية، يستكشف الأونكتاد مصادر تمويل جديدة ويوطد في الوقت نفسه العلاقة مع الجهات المانحة الحالية. فعلى سبيل المثال، استمر عمل الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يثير اهتماماً كبيراً لدى الجهات المانحة في عام 2022. وفي نهاية عام 2022، ضم مجلس البرنامج الاستشاري للمانحين الرئيسيين أربعة بلدان مانحة، هي ألمانيا والسويد وسويسرا ومملكة هولندا، حيث ساهم كل منها بأكثر من 1 مليون دولار في تمويل برنامجي غير مخصص متعدد السنوات. ووردت مساهمات جديدة من الصين والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وانضم الاتحاد الأوروبي إلى أستراليا في رعاية برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ، وتعهد بتقديم 8 ملايين يورو للفترة 2023–2025.

51- ولبرنامج التجارة ونوع الجنس والتنمية أيضاً قاعدة موسعة من الجهات المانحة. وقد اجتذب نجاح أنشطة بناء القدرات في إطار البرنامج، بما في ذلك مجموعة مواد تعليمية تتألف من وحدات متعددة وسلسلة من الدورات التدريبية على الإنترنت بشأن التجارة ونوع الجنس، عدداً من الجهات المانحة على مر السنين. وبدأت الأنشطة في عام 2015، بدعم من حكومة فنلندا أساساً، وحظيت بدعم متزايد من الجهات المانحة المهتمة بتوسيع حافظة موارد التدريس ودورات التعلم الإلكتروني وتكييفها لتناسب مجموعات محددة. وشملت الجهات المانحة لهذه الأنشطة، حتى الآن، بالإضافة إلى حكومة فنلندا، أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والإطار المتكامل المعزز، ومنظمة العلامة التجارية لشرق أفريقيا.

5- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

52- منذ عام 2022، يعمل الأونكتاد، من أجل التنفيذ الفعال لولايته الواردة في عهد بريدجتاون، على وضع إطار عام للنتائج يغطي ولايته بأكملها، مع إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتعليق على الإطار. وتشمل الخطوة التالية في التنفيذ جميع مشاريع وبرامج التعاون التقني مبينةً مساهماتها في مؤشرات المخرجات والنتائج ذات الصلة في إطار النتائج العام، من أجل المساعدة على زيادة تعزيز توجه أنشطة الأونكتاد التنفيذية نحو تحقيق النتائج.

53- وفي عام 2022، واصلت برامج التعاون التقني للأونكتاد تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والتأكيد على الرصد والتقييم. فعلى سبيل المثال، يطبق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي الإدارة الشاملة القائمة على النتائج في تخطيطه الاستراتيجي وتنفيذ المشاريع، بسُبل منها التحديد الواضح للأهداف والنتائج والمؤشرات القابلة للقياس ووسائل التحقق التي ستُستخدم لرصد وتقييم التقدم المحرز؛ ومن خلال تحديد الافتراضات التي تمثل الشروط المسبقة لتحقيق النتائج المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها. وتُستخدم خطوط الأساس، حيثما ينطبق ذلك، لقياس التقدم المحرز بمرور الوقت.

54- وقام برنامج التدريب من أجل التجارة بتكييف منصته للتسجيل والتعلم الإلكتروني لتلبية احتياجات عدد أكبر من المشاركين وجمع إحصاءات آنية عن الأحداث وربطها بمؤشرات الإدارة القائمة على النتائج في إطار البرنامج. وتعمل المنصة المطورة كأداة لإجراء تحليل أعمق على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوفر معايير ونسب مقارنة على مر الزمن. وفي مجال التجارة الإلكترونية، أجرى البرنامج استقصاءات متابعة للمشاركين في أنشطة بناء القدرات، لتقييم التعلم والسلوك بعد انتهاء الأنشطة بستة أشهر. وسعى البرنامج أيضاً إلى تحسين رصد استيعاب منتجاته البحثية والتحليلية في وثائق السياسات وبدأ التحضير للإبلاغ عن أنشطته ونتائجه وفقاً لمعيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، بدءاً من عام 2024. وعقب التقييم المستقل الأول للبرنامج، أُعد رد من الإدارة، واتُخذت إجراءات لمعالجة التوصيات المقبولة، بما في ذلك تحديث إطار الرصد والتقييم الخاص بالبرنامج.

6- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

55- في عام 2022، استمر إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وبالإضافة إلى البرامج أو المبادرات المكرسة المتصلة بنوع الجنس، مثل مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة وبرنامج التجارة ونوع الجنس والتنمية، أشرك عدد متزايد من المشاريع والبرامج كيانات تعزز المساواة بين الجنسين، وسعت إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في عداد المشاركين في حلقات العمل، وقدمت توصيات سياساتية مراعية للاعتبارات الجنسانية، واستخدمت بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في الرصد والإبلاغ. فعلى سبيل المثال، تلتزم شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بتحديد المشارِكات من البلدان المستفيدة، ودعوة متكلمات كجزء من جميع أنشطة التعاون التقني، والنظر في الآثار الجنسانية في المجالات السياساتية ذات الصلة. وفي إطار برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، يستمر السعي إلى تحقيق مشاركة المرأة مشاركة نشطة وهادفة في جميع أعمال التعاون التقني؛ ويجري التشاور مع الوزارات المسؤولة عن القضايا الجنسانية والجماعات النسائية والرابطات المهنية في البلدان المستفيدة، وتهدف جميع أنشطة بناء القدرات إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين؛ وتُستخدم قدر الإمكان بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في رصد الأنشطة والنتائج.

56- وفي مجال الاستثمار، واصلت مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة إثارة الوعي بجدوى تمكين المرأة اقتصادياً وإتاحة الفرص للقطاع الخاص للنهوض بالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومؤسسة التمويل الدولية وشركاء آخرين، نشرت المبادرة في عام 2022 إرشادات حول الكيفية التي يمكن بها لأسواق الأوراق المالية أن تعزز المساواة بين الجنسين، وأقامت 110 أحداث بعنوان "قرع الجرس من أجل المساواة بين الجنسين" في أسواق الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ونظمت مائدة مستديرة رفيعة المستوى لقادة الأسواق المالية من أمريكا اللاتينية لمعالجة موضوع المساواة بين الجنسين في الشركات في المنطقة. وأخيراً، استمر توسيع قاعدة بيانات المساواة بين الجنسين، لتوفير بيانات عن التوازن بين الجنسين في مجالس الإدارة في أكثر من 40 سوقاً في جميع أنحاء العالم.

7- استراتيجية التعاون التقني

57- وافق مجلس التجارة والتنمية، في دورته التاسعة والستين (20 حزيران/يونيه - 1 تموز/يوليه 2022)، على استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني[8]. وتحدد الوثيقة عدة نقاط عمل للأمانة، نُفذ عدد منها حتى الآن، مثل إدماج اعتبارات حقوق الإنسان إدماجاً منهجياً في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وإنشاء لجنة التعاون التقني، وكذلك إنشاء فرقة عمل تابعة للأونكتاد لتنفيذ النظام المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتواصل الأمانة العمل على تنفيذ الاستراتيجية.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

58- يسلط هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل توحيد الأداء، بإنجاز مبادرات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتنسق المجموعة المشتركة بين الوكالات مشاركتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتقترح نهجاً متسقاً إزاء التجارة والقضايا المتصلة بها. وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، توفر المجموعة المشتركة بين الوكالات وسيلة مناسبة لتطوير المساعدة التقنية ذات الوحدات المستقلة بغية وضع برامج مشتركة جيدة التمويل ومحددة الأهداف، مما يؤدي إلى زيادة الاتساق والتأثير على الصعيد الوطني.

59- فعلى الصعيد الوطني، شارك الأونكتاد في عام 2022 في أطر الأمم المتحدة التالية للتعاون من أجل التنمية المستدامة:

(أ) أفريقيا (شرقاً وجنوباً وغرباً ووسطاً): إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزمبابوي، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق؛

(ب) الدول العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: العراق، ومصر، والمملكة العربية السعودية؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وميانمار، ونيبال؛

(د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان؛

(هـ) أمريكا اللاتينية والكاريبي: أوروغواي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وهايتي.

60- وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات في عام 2022 الاتصال بالمديرين الإقليميين لمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين واللجان الإقليمية، لضمان إمكانية تكرار أفضل الممارسات المحددة في بعض البلدان أو المناطق في مناطق أخرى، مثلاً من خلال شراكة الأونكتاد بشأن تيسير التجارة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أوروبا وآسيا الوسطى.

61- وعلى الصعيد العالمي، واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات وضع مبادرات ذات صلة للتعريف بالمساعدة المقدمة في سياق خطة عام 2030. وواصل الأونكتاد، استناداً إلى شراكته الطويلة الأمد مع منظمة التجارة العالمية، تقديم عروض في إطار دورات دراسية عن السياسة التجارية. وواصل الأونكتاد تعزيز شراكته مع منظمة العمل الدولية بإلقاء محاضرات كجزء من برنامج درجة الماجستير في إدارة التنمية في المركز الدولي للتدريب في تورينو بإيطاليا.

(8) TD/B/69/4.

خامساً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

62- استمرت أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني بقوة في عام 2022، ولا سيما من حيث الإنجاز؛ وتباطأت تعبئة الأموال ولكنها ظلت عند مستوى جيد. وعاد مجموع موارد الصناديق الاستئمانية إلى المستويات المعتادة بعد الارتفاع القياسي إلى 51,2 مليون دولار في عام 2021. وحدثت زيادة كبيرة في تعبئة الموارد من خلال آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". وفيما يتعلق بأنشطة الإنجاز، ارتفع إجمالي نفقات التعاون التقني مرة أخرى ارتفاعاً كبيراً إلى مستوى قياسي جديد بلغ 54,5 مليون دولار. وهذا يدل على قدرة الأونكتاد على الحفاظ على مستويات عالية من الإنجاز على مر الزمن.

63- ومن الواضح أن الطلب على التعاون التقني للأونكتاد قوي، وتسهم في هذا الطلب الأزمة الثلاثية في مجالات الغذاء والطاقة والتمويل التي لا تزال تؤثر في البلدان النامية. ولمساعدة البلدان النامية على بناء القدرة على الصمود من أجل التصدي على نحو أفضل للأزمات الحالية والمقبلة ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيقوم الأونكتاد بتصميم وتنفيذ أنشطته في مجال التعاون التقني بطريقة مرنة ومبتكرة.

64- ويكتسي الدعم التمويلي المستدام الذي يمكن التنبؤ به والذي تقدمه الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيون أهمية بالغة بالنسبة للأونكتاد لكي يفي بوعده بشأن التعاون التقني. ويدعو الأونكتاد المزيد من الجهات المانحة إلى تقديم مساهمات متعددة السنوات تقل فيها الاعتمادات المخصصة، حتى يتأتى للأونكتاد تخطيط وتحسين أوجه التآزر في أنشطته في مجال التعاون التقني على نحو أفضل والاستجابة بسرعة لطلب البلدان النامية. وعلى مستوى الأمانة، سيوطد الأونكتاد أواصر العلاقة بالجهات المانحة الحالية، ويزيد من توسيع قاعدة الجهات المانحة حتى يتسنى له تلبية المزيد من الطلبات الواردة من الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

65- وشهدت سنة 2022 هي أيضاً مشاركة فعالة للأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكما سبق ذكره، بلغت الأموال المعبأة من خلال آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء" مستوى قياسياً جديداً قدره 5,7 ملايين دولار. ولزيادة تعزيز فرص حصول الأونكتاد على التمويل من خلال آليات التمويل هذه التي تتزايد أهميتها، سيواصل الأونكتاد تكثيف تعاونه مع مكاتب المنسقين المقيمين، سعياً إلى زيادة إبراز دوره في الميدان، وتمتين مشاركته في عملية الأمم المتحدة لتخطيط المساعدة الإنمائية، وتحسين تنسيق جهوده الرامية إلى تعبئة الأموال على الصعيد القطري.